صنـــدوق النقـــــد الدولـــي
نشرة معلومات معممة
إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم
للنشر الفوري

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 17 مارس 2006 مشاورات المادة الرابعة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.[1]

خلفية

منذ رفع العقوبات الدولية عن ليبيا في عامي 2003 و2004 بعد أكثر من عشر سنوات، قررت ليبيا إجراء إصلاحات هيكلية شاملة والتعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق. وبالرغم من التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في عملية تحرير الاقتصاد، فإن الاقتصاد الليبي لا يزال خاضعا إلى حد كبير لسيطرة الدولة ومفتقرا للتنوع، حيث تتركز في القطاع العام ثلاثة أرباع القوى العاملة، ولا تزال استثمارات القطاع الخاص ضئيلة (2% من إجمالي الناتج المحلي)، ويواصل القطاع النفطي هيمنته على الاقتصاد.

[1] بموجب المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع الأعضاء كل سنة في العادة. فيقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع معلومات اقتصادية ومالية عنه، وإجراء مناقشات مع المسؤولين حول السياسات والتطورات الاقتصادية فيه. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يقوم فريق الخبراء بإعداد تقرير يشكل الأساس الذي يعتمد عليه المجلس التنفيذي في مناقشته. وعند اختتام المناقشة، يلخص المدير العام، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، آراء المديرين التنفيذيين ثم يحال هذا الملخص إلى السلطات الوطنية.

وكان أداء الاقتصاد الكلي الليبي مُرْضيا خلال عام 2004، نتيجة لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار النفط (31%) وزيادة الإنتاج النفطي (5.6%). فحدث نمو ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (4.5%) وانخفضت أسعار المستهلك (-2.2%). وأسهمت التطورات المواتية في سوق النفط في زيادة فائض الحساب الجاري الخارجي زيادة كبيرة، حتى بلغ قرابة 24% من إجمالي الناتج المحلي. أما إجمالي الاحتياطيات الدولية فقد ارتفع إلى قرابة 24 شهرا من الواردات المتوقعة في عام 2005.

واستمر موقف المالية العامة التوسعي، حيث شهدت الميزانية غير النفطية عجزا كبيرا بلغ 33.5% من إجمالي الناتج المحلي. غير أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة فائض الميزانية الكلي حتى وصل إلى 17.5% من إجمالي الناتج المحلي. أما الإيرادات غير النفطية فقد زادت بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، بفضل فعالية عمليات التحصيل التي تقوم بها مصلحة الجمارك، مع زيادة الواردات وإجراء بعض التحسينات في إدارة الإيرادات. وقد انخفض مجموع الإنفاق وصافي الإقراض بواقع 0.5% من إجمالي الناتج المحلي نظرا لأن طفرة النفقات الرأسمالية (8% من إجمالي الناتج المحلي)، التي ترجع إلى تنفيذ عدد من المشروعات العامة، تم تعويضها وتجاوزها نتيجة للهبوط الحاد في النفقات الجارية خارج الميزانية.

وقد ازداد عرض النقود بمعناها الواسع بنسبة 9.2%. ومع تحسن موقف الحكومة المالي، بلغ مركزها الدائن الصافي تجاه القطاع المصرفي نحو 50% من إجمالي الناتج المحلي. وانخفض الائتمان الكلي المقدم إلى الاقتصاد بنسبة 1%، مما يعكس أسبابا أهمها اضطلاع الحكومة بإعادة شراء ديون المؤسسات العامة لدى البنوك، والزيادة المحدودة في حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص .

وظل أداء الاقتصاد الكلي محتفظا بقوته النسبية في عام 2005. فبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي 3.5%، وظل معدل التضخم منخفضا (2.5%). وعلى عكس السنوات السابقة، تشير التقديرات إلى تحقق النمو في الاقتصاد غير النفطي بصفة أساسية (4.5%). ففي الوقت الذي اقتصر فيه نمو النشاط الاقتصادي على 1.5% في قطاع النفط، نتيجة لقصور الطاقة الإنتاجية، كان انتعاش النشاط في القطاع غير النفطي نتيجة أساسية لزيادة الإنفاق الحكومي. أما أهم القطاعات التي سجلت نموا قويا فقد تضمنت التجارة والفنادق والنقل (7%)؛ والتشييد والخدمات (5%). وبينما ظلت المكاسب المحرزة في قطاع الزراعة متواضعة (2.5%) سجل قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو موجب لأول مرة منذ خمس سنوات (1.8%).

وتشير البيانات الأولية إلى وصول فائض المالية العامة الكلي إلى 32.5% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة قوة الإيرادات النفطية (68% من إجمالي الناتج المحلي) وانخفاض الإنفاق (من حيث إجمالي الناتج المحلي). غير أن التقديرات تشير إلى هبوط الإيرادات غير النفطية بواقع 15% تقريبا، لأسباب أهمها عدم تحويل مصرف ليبيا

المركزي مبالغ الفائدة المستحقة على أرصدة "صندوق الاحتياطي النفطي"؛ وانخفاض الإيرادات التي تحصلها مصلحة الجمارك والحكومات المحلية، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى الآثار الجانبية لقانون الضرائب الجديد والتعريفات الجمركية الأخيرة. وعلى الإجمال، اتسع عجز الميزانية غير النفطية حتى بلغ 35% من إجمالي الناتج المحلي.

أما **التطورات النقدية في ليبيا فقد تميزت** بقوة نمو النقود بمعناها الواسع (29%). فشهدت النقود وأشباه النقود نموا ملحوظا بواقع 33% و20% على التوالي. كذلك تعكس هذه التطورات عودة الاقتصاد الليبي إلى الطابع النقدي تماشيا مع تحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية، وزيادة ثقة الجمهور بعد رفع العقوبات، والارتفاع الحاد في حجم الائتمان المصرفي المقدم إلى المؤسسات العامة (23%). ومع استمرار تحسن موقف الحكومة المالي، وصل مركزها الدائن الصافي تجاه القطاع المصرفي إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من النمو المتواضع في حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (نحو 3%)، فقد قامت الحكومة بتلبية معظم احتياجات القطاع الخاص الائتمانية من خلال البنوك المتخصصة.

وعلى الصعيد الخارجي، ارتفع فائض الحساب الجاري إلى 41% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع إلى عدة أسباب أهمها قوة صادرات الهيدروكربونات التي ازدادت بواقع 48% حتى بلغت 29 مليار دولار أمريكي. وسجلت الواردات نموا بنسبة 24% حتى بلغت قرابة 11 مليار دولار أمريكي، تدعمها زيادة الطلب المحلي. وعلى وجه العموم، ازداد إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى حوالي 32 شهرا من الواردات المتوقعة لعام 2006.

وفي عام 2005، واصلت السلطات الليبية العمل على تنفيذ تدابير للإصلاح والانفتاح الاقتصادي. فقد قامت بتبسيط التعريفة الجمركية، وخففت القيود على التجارة الخارجية عن طريق تقليص القائمة السلبية للواردات من 31 بندا إلى 17 بندا. وبالرغم من أن جدول التعريفة الجمركية الجديد لا يتضمن سوى معدلين (10% لمنتجات التبغ وصفر% لجميع المنتجات الأخرى)، فإن جميع السلع المستوردة تخضع حاليا لرسم خدمة بنسبة 4%. وفي نفس الوقت، ارتفعت ضريبة الإنتاج والاستهلاك إلى 25ـ50% للسلع المستوردة وانخفضت إلى 2% للسلع المنتجة محليا. كذلك أنشأت الحكومة صندوقا للاستثمار يتولى إدارة جزء من إيرادات النفط الحكومية.

وفي المجال النقدي والمصرفي، أقرت السلطات الليبية: (1) قانونا مصرفيا جديدا يعزز استقلالية مصرف ليبيا المركزي ويمنحه سلطة السماح للبنوك الأجنبية بالعمل في ليبيا؛ و(2) قانونا لمكافحة غسل الأموال. واعتبارا من شهر أغسطس 2005، مُنحت البنوك الليبية استقلالية في تحديد أسعار الفائدة على الودائع، وتحديدها على القروض ضمن نطاق يزيد بمقدار 250 نقطة أساس على سعر الخصم السائد (الذي يبلغ حاليا 4%). وقد باشر المصرف المركزي أيضا عملية خصخصة "بنك صحارى" وإعادة رسملة ثلاثة بنوك تجارية أخرى.

وعلى صعيد الإصلاحات الهيكلية، تم إحراز تقدم كبير في تبسيط إجراءات التقدم بطلبات مزاولة الأعمال. وعلى وجه التحديد، بدأ تفعيل مبدأ "النافذة الواحدة" (one-stop window)، ووضع حد أقصى مدته 30 يوما للموافقة على الطلبات، مع التزام الإدارة الحكومية بالإشعار عن رفض أي طلب من خلال كاتب العدل. وقد تم توسيع نطاق أنشطة برنامج الخصخصة والاستثمار الأجنبي لكي يشمل الأنشطة المتممة للإنتاج في قطاعات النفط والصحة والنقل والتأمين. كذلك تم السماح بإقامة مشروعات مشتركة بين مستثمرين ليبيين وأجانب حتى يمكن الإفادة من الحوافز التي يوفرها القانون رقم 5 بشأن الاستثمار المحلي. وعلى وجه العموم، يوجد إجمالا 216 مؤسسة عامة مقرر خصخصتها و144 من المقرر تصفيتها. وقد بيعت حتى الآن 66 مؤسسة عامة صغيرة.

وقد اتخذت ليبيا خطوات نحو تطبيع علاقاتها مع الجهات الدائنة الخارجية. ففي 2004–2005 تمت تسوية الاستحقاقات المتنازع بشأنها مع الجهات الدائنة في كل من ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. ولا تزال المناقشات جارية مع بعض الجهات الدائنة الأجنبية الأخرى.

وبعد أن سحبت ليبيا مشاركتها في **مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون** (**"هيبيك"**)، أعدت خطة خاصة بها لتخفيف أعباء الديون. وتم التوصل إلى اتفاقات مع عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منها أوغندا وتنزانيا وبنن، بينما لا تزال المفاوضات جارية مع نيكاراغوا.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون باستمرار قوة أداء الاقتصاد الكلي الليبي خلال الفترة 2004ـ2005، والذي أفاد من التطورات المواتية في سوق النفط العالمية. فقد سجلت موازين المالية العامة والحسابات الجارية الخارجية فوائض كبيرة، وشهدت الاحتياطيات الدولية زيادة حادة. وأشاد المديرون بمبادرات الإصلاح الهيكلي الأخيرة، بما في ذلك تبسيط جدول التعريفة الجمركية، والتحرير الجزئي لأسعار الفائدة، وتوسيع نطاق برنامج الخصخصة ونطاق الاستثمارات الأجنبية.

وأكد المديرون أهمية تسريع وتيرة التقدم نحو إنشاء اقتصاد يعمل وفق قواعد السوق، وتحقيق نمو مستمر، وخلق فرص وظيفية في الاقتصاد غير النفطي، مشيرين إلى افتقار جهود الإصلاح حتى الآن لخطة شاملة متوسطة الأجل يتم تنفيذها على نحو متسق. وعلى ذلك حث المديرون السلطات على اغتنام الفرصة المواتية التي تتيحها الأوضاع المالية المريحة حاليا لتنفيذ برنامجها الإصلاحي على نحو فعّال، مستعينة بالمخطط المبدئي المتمثل في الاستراتيجية متوسطة الأجل التي أعدها خبراء الصندوق بناء على طلبها. وأعرب المديرون عن ارتياحهم لإقرار

السلطات بضرورة المضي قدما على هذا المنوال. وأكدوا أن النجاح في تنفيذ السياسات سيتوقف على تحديد الأولويات بدقة ومراعاة تسلسلها بالشكل الملائم، إضافة إلى فعالية التنسيق بين المؤسسات ــ لا سيما بين المصرف المركزي وأمانة المالية ــ من خلال سبل عدة تتضمن تشكيل لجنة وزارية عليا لشؤون الرقابة.

وذكر المديرون أن تحسين إدارة الميزانية وتنفيذ سياسة رشيدة للمالية العامة هو أمر أساسي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأوصوا بأن تكون مراقبة سياسة المالية العامة مسؤولية أمانة المالية، وذلك من خلال توحيد ميزانيات الحكومة والإلغاء الرسمي لجميع العمليات غير المدرجة في الميزانية. وقالوا إنه يتعين على السلطات المثابرة في تنفيذ إصلاحات المالية العامة، عن طريق تعزيز إدارة ومراقبة الإنفاق وتبسيط النظام الضريبي وتحديث وتحسين إدارة الإيرادات. ولضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل، حث المديرون السلطات على تحسين إدارة الثروة النفطية الليبية عن طريق إحلال صندوق للادخار والاستقرار محل "صندوق الاحتياطي النفطي" و"صندوق الاستثمار" القائمين بالفعل. ويتعين وضع قواعد صارمة تحكم سياسات الإيرادات والنفقات المرتبطة بهذا الصندوق وتنفيذها بكل دقة، كما يتعين تقييم أدائه بصفة دورية.

وقد أيد المديرون قرار السلطات بزيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية، حتى يتسنى تلبية مزيد من الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان. غير أنهم شددوا على ضرورة مراعاة قدرة الاقتصاد الاستيعابية عند تحديد هذا الإنفاق، مع تعزيز القدرات والمساءلة في المؤسسات العامة لضمان تحسين فعالية الأداء. وعلى وجه التحديد، أشاروا إلى ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على إعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها وتعزيز انضباطها. وبخلاف ذلك، حث المديرون السلطات على تسوية جميع المتأخرات الحكومية المستحقة وعدم مراكمة أي متأخرات جديدة.

ورحب المديرون بالخطوة التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي بالتحرير الجزئي لأسعار الفائدة، وإصدار القانون المصرفي الجديد، مما يعزز استقلالية المصرف المركزي ويمنحه سلطة التصريح بعمل البنوك الأجنبية. وشجعوا السلطات على التحوُّل إلى أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، بدءا بالتحرير الكامل لأسعار الفائدة. أما الإصلاحات الأخرى المطلوب إجراؤها فتتضمن إلغاء الائتمان الموجَّه، وإعادة تنشيط سوق النقد المتداول بين البنوك، وتعزيز الرقابة المصرفية بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية. وأعرب المديرون عن رأيهم بأن إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحديثه هو عنصر أساسي في تطوير القطاع المالي، وحثوا السلطات على تطبيق استراتيجية لإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة تتمشى مع توصيات خبراء الصندوق، بما في ذلك إنشاء هيئة مستقلة لإعادة الهيكلة المصرفية تنتقل إليها ملكية البنوك التجارية العامة.

وذكر المديرون أن ليبيا أفادت بشكل جيد من نظام سعر الصرف الحالي الذي يربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة، وقالوا إن سعر الدينار الحالي ملائم بوجه عام. وفي المرحلة المقبلة، يتعين على السلطات النظر بعناية في إجراء تعديلات إذا ما استدعت ذلك تطورات السوق، مع الحفاظ على قدرة الاقتصاد التنافسية. وبالنسبة للمدى الأطول، أوصى المديرون بإبقاء سياسة سعر الصرف قيد المراجعة مع تقدم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية الكلية.

ورحب المديرون بما أُحرز من تقدم في إصلاح النظام التجاري، وحثوا السلطات على إلغاء ما تبقى من أشكال احتكار الدولة للاستيراد. وأوصوا بتبسيط ضرائب الاستيراد عن طريق إدخال جميع الضرائب والرسوم على الواردات ضمن معدلات التعريفة الجمركية وأن يتم تقليصها تدريجيا في مرحلة لاحقة. وحث المديرون السلطات على التعجيل بالاستعدادات الجارية لمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى طلب المساعدة الفنية من خبراء خارجيين في سياق هذه الجهود.

وأكد المديرون أن تنويع النشاط الاقتصادي سوف يتطلب جهودا متواصلة في عدة مجالات، لا سيما التحسينات المتوخاة في استراتيجية الخصخصة الحكومية وتحسين الظروف لزيادة الاستثمار الأجنبي. وحثوا السلطات على سن قانون للخصخصة يمنح الهيئة المعنية بالخصخصة وضعية قانونية وصلاحية واضحة. وفي مجال الاستثمار الأجنبي، أوصى المديرون بإبدال القائمة الإيجابية المعمول بها بقائمة سلبية واضحة ومبسطة، وإلغاء شرط الحد الأدنى للاستثمارات البالغ 50 مليون دولار أمريكي، والذي يؤدي في الواقع إلى عدم أهلية معظم الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في القطاع غير النفطي. كذلك شجع المديرون السلطات على تبسيط نظام الدعم تدريجيا.

ورحب المديرون بما قررته الجماهيرية مؤخرا من المشاركة في "النظام العام لنشر البيانات" الذي أنشأه الصندوق واستخدامه كإطار للتطوير الإحصائي. وشجعوا السلطات على إجراء إعادة هيكلة كاملة للنظام الإحصائي الليبي، مع إعطاء أولوية لإنشاء مجلس إحصائي قومي وجهاز إحصائي قومي.

ورحب المديرون بالتعاون الوثيق بين السلطات الليبية وخبراء الصندوق. وشددوا على أن ليبيا ستحتاج إلى مزيد من المساعدات الفنية الكبيرة حتى يتسنى إعطاء دفعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الليبي نظرا للنقص الشديد في الموارد البشرية وضعف المؤسسات. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بقرار ليبيا تغطية معظم تكاليف المساعدة الفنية اللازمة.

ورحب المديرون بعزم ليبيا على المشاركة في تمويل "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (Exogenous Shocks Facility) وبما تم إحرازه من تقدم في تحسين العلاقات مع الجهات الدائنة الخارجية. وحثوا السلطات

على إعادة النظر في قرار ليبيا الانسحاب من مبادرة "هيبيك" ودمج خطتها لتخفيف أعباء الديون ضمن إطار مبادرة "هيبيك" متعدد الأطراف.

ليبيا: المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية، 2000-2004

(الحصة = 123.7 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

السكان: 5.67 مليون (2004)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 5271 دولار أمريكي (2004)

	2001	2002	2003	2004	توقعات 2005
			(التغيرات السنوية %)		
الدخل القومي والأسعار					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	4.5	3.3	9.1	4.6	3.5
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لغير الهيدروكربونات	6.8	4.7	2.2	4.1	4.6
تضخم مؤشر أسعار المستهلك	8.8-	9.9-	2.1-	2.2-	2.5
			(% من إجمالي الناتج المحلي)		
مالية الحكومة المركزية					
الإيرادات	43.1	51.4	54.4	59.1	73.0
الإنفاق وصافي الإقراض	44.3	41.2	44.6	44.0	41.2
الخطأ والسهو [2/]	2.5-	5.0	4.4-	2.4-	0.7-
ميزان المالية العامة الكلي	1.2	5.2	14.2	17.5	32.6
ميزان غير الهيدروكربونات (عجز -)	27.9-	35.1-	33.1-	33.6-	35.3-
			(التغيرات السنوية %، ما لم يذكر خلاف ذلك)		
المؤشرات النقدية					
النقود بمعناها الواسع	11.1	10.9	8.1	9.2	28.6
أسعار الفائدة على الودائع (الودائع لمدة سنة، %)	5.5	5.5	5.5	4.5	4.5
			(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)		
القطاع الخارجي					
الصادرات السلعية	10.9	9.7	14.5	20.6	30.1
الواردات السلعية	4.8	7.4	7.2	8.8	10.9
ميزان الحساب الجاري	4.1	0.6	5.0	7.3	16.0
(% من إجمالي الناتج المحلي)	13.8	2.9	21.5	24.2	40.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	14.1	15.0	19.5	25.6	39.3
(على أساس شهور الواردات المغطاة في السنة التالية)	19.0	20.5	21.9	23.9	31.5

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[2/] تتوافق مع عمليات المالية العامة (الصافية) غير المرصودة في بيانات المالية العامة المتاحة.